الأنباء
الاثنين 15 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

المعارضة تستعيد 17 قرية وبلدة وسقوط نحو 180 قتيلاً خلال 4 أيام

معارك متعاكسة في إدلب.. وموسكو تدعو لوقف القتال في «الغوطة»

قوات سورية تشارك في معارك جبل حاس بإدلب (ا.ف.ب)

وكالات: تتواصل الهجمات والهجمات المتعاكسة بين النظام والمعارضة والتي تتبدل معها خريطة السيطرة بشكل يومي في معارك ريفي ادلب وحماة المحتدمة منذ أسابيع. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان ان فصائل الجيش الحر والمعارضة الإسلامية تمكنوا من تحقيق تقدم كبير لتوسع سيطرتها إلى 17 قرية ومنطقة في ريف محافظة إدلب وأطراف ريف حماة وهي: «تل سلمو، طلب، الدبشية، سروج، الخوين، تل مرق، مشيرفة شمالي، الجدعانية، الوبيدة، أم الخلاخيل، خريبة، ربيعة، تل خزنة، الزرزور، مزارع الحسين، اصطبلات ورسم الورد»، فيما تواصلت المعارك بين الطرفين في محاولة من الفصائل تحقيق مزيد من التقدم في المنطقة، في حين تسببت الاشتباكات بين الطرفين والتي تترافق مع عمليات قصف مدفعي وجوي مكثف من قبل قوات النظام التي تحاول من خلال القصف العنيف، صد تقدم الفصائل ووقف هجومهم. وقال المرصد ان القتال العنيف بين الطرفين تسبب في سقوط مزيد من الخسائر البشرية من طرفي القتال، حيث ارتفع إلى 177 على الأقل قتلوا وقضوا من قوات النظام والفصائل، منذ مساء الأربعاء الماضي.

إلى ذلك، دعا «مركز المصالحة» في قاعدة حميميم التابعة لروسيا في ريف اللاذقية، ما أسماها أطراف «النزاع» في الغوطة الشرقية إلى وقف القتال و«الأعمال العدائية». وقال المسؤول الروسي في «حميميم» سيرغي كورالينكو، في بيان نشر على «فيسبوك»، إنه «التزاما بأحكام مذكرة تأسيس مناطق تخفيف التصعيد في سورية، يدعو المركز الروسي للمصالحة كل أطراف النزاع في الغوطة الشرقية إلى وقف الأعمال العدائية». وأشار «كورالينكو»، إلى وجوب عودة ما أسمها «التشكيلات المسلحة» (في إشارة إلى قوات النظام والميليشيات المساندة لها، والفصائل العسكرية من الجيش السوري الحر والكتائب الإسلامية)، إلى مواقعها ضمن حدود منطقة «تخفيف التصعيد» بحسب ما نقلت وكالة سمارت.

مقتل 330 مدنياً خلال شهرين من المعارك في الغوطة بينهم 79 طفلاً

بدوره، قال المتحدث الرسمي باسم «قاعدة حميميم» أليكسندر إيفانوف في بيان نشر على صفحة «مركز حميميم» في «فيسبوك»، إن «روسيا تسعى للمحافظة على صمود اتفاق تخفيف التصعيد في سورية إلى أبعد حد»، مضيفا ان التطورات في الغوطة الشرقية وإدلب، والتهديدات الصادرة عمن أسماها «الجماعات المتمردة» جنوبي سورية، تشكل خطرا حقيقيا على الاتفاق، وفقا لقوله.

وتأتي هذه التصريحات، تزامنا مع المعارك المستمرة التي تشهدها «إدارة المركبات» في مدينة حرستا بالغوطة الشرقية، والتي تقدمت فيها حركة «أحرار الشام» الإسلامية ضمن معركة «بأنهم ظلموا» التي أطلقتها قبل أسبوعين.

وفي السياق، قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إنها وثقت مقتل 329 مدنيا، بينهم 79 طفلا في غضون شهرين من التصعيد في الغوطة الشرقية، من قبل النظام وحلفائه.

جاء ذلك في تقرير صدر عن الشبكة أمس أوردته الأناضول، وفيه أن «اتفاقية خفض التصعيد التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2017، وما تبعها من اتفاقيات محلية في منطقة الغوطة الشرقية، لم تنجح في وقف المجازر والانتهاكات والهجمات العشوائية أو المقصودة، التي تشنها قوات الحلف السوري الروسي».

وبحسب التقرير فإن «الغوطة الشرقية لم تشهد دخول سوى 4 قوافل منذ يوليو 2017، على الرغم من أن الاتفاقيات المبرمة نصت بشكل واضح على ضرورة إنهاء الحصار المفروض عليها، وضرورة الإخلاء الفوري للجرحى والسماح بدخول القوافل الإغاثية».

كما أشار التقرير إلى أن «النظام لم يسمح بإخلاء الحالات الحرجة، التي ازداد عددها مع استمرار سياسة التجويع، والحرمان من الأدوية، والمستهلكات الطبية، التي اشتدت في مارس 2017».

أردوغان يدعو القوات الصديقة لتجنب الوقوف في صف «قسد»

الأناضول: دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، من القوات التابعة لبلدان صديقة لتركيا، تجنب الوقوع في خطأ الظهور إلى جانب التنظيمات الإرهابية خلال العملية المرتقبة على مدينة عفرين الخاضعة لميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية «ب ي د» التي تسيطر على «قسد» في ريف حلب السورية.

وجاءت تصريحات أردوغان هذه في كلمة ألقاها خلال مشاركته في المؤتمر الاعتيادي السادس لحزب العدالة والتنمية بولاية طوقات وسط البلاد.

وأعرب أردوغان عن أمله في أن تتخذ تلك القوى مواقف تليق بها، تجاه «عملية تطهير عفرين» التي وعد بشنها، وبدأ الجيش التركي التمهيد لها منذ أمس الأول.

وفي هذا السياق، استهدفت قوات تركية فجر أمس بالمدفعية مواقع تابعة للمسلحين الأكراد الذين يسيطرون على قوات سورية الديموقراطية «قسد» في عفرين.

أميركا تبدأ بإزالة الأنقاض في الرقة

آليات مقدمة من أميركا تزيل الركام والدمار في شوارع الرقة (عنب بلدي)

وكالات: بدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المدعومة من واشنطن بمشروع إزالة الأنقاض من مدينة الرقة، بعد ثلاثة أشهر من نجاح الميليشيات الكردية المسيطرة على قوات سوريا الديموقراطية (قسد) في انتزاعها كاملة من يد تنظيم داعش. ويتولى مشروع إزالة الأنقاض على الأرض فريق «التدخل المبكر» الذي حصل على منحة مالية من قبل «الوكالة الأميركية»، على أن يتم التنفيذ على مراحل، بحسب ما أورد موقع «عنب بلدي».

ونقل الموقع عن منسق المشاريع في الفريق حسام الجاسم أن إزالة الأنقاض ستنفذ على ثلاثة محاور رئيسية، الأولى في شارع سيف الدولة وشارع منصور ومشروع 23 شباط.

وأضاف الجاسم أن المشروع يتضمن فتح الطرقات وترحيل الركام إلى مكبات خاصة لتسهيل أمور الحركة داخل المدينة ودعم الاستقرار الذي يضمن عودة الأهالي.

وتعرف «الوكالة الأميركية» نفسها بأنها جهة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، وتتركز مهامها في المقام الأول في إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين.

أنباء لبنانية

المستشار الرئاسي جان عزيز: مرسوم الأقدمية نافذ

مشروع دمج المراسيم يقف على أبواب بعبدا واحتمالات التفاهم تتقلص

بيروت ـ عمر حبنجر

تتقلص احتمالات التفاهم السياسي في بيروت على الحلول المطروحة، لأزمة مرسوم أقدمية ضباط الدورة 1994 في الجيش، ومثلها عقدة الاصلاحات المفترضة، لقانون الانتخابات الجديدة، ومع بدء العد التنازلي لإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في التاسع عشر من هذا الشهر، وبالتالي بدء سريان المُهل الانتخابية الحتمية الأخرى، تحفظ الرئيس ميشال عون على مشروع الحل الذي اقترحه رئيس مجلس النواب نبيه بري عليه، والقائم على نظرية دمج مرسوم الاقدمية ومرسوم الترقيات بمرسوم واحد يوقعه وزراء الدفاع والداخلية والمال، بالتزامن مع تمرير «الاصلاحات» التي يريد التيار الوطني الحر على قانون الانتخاب، عبر تعديله باتجاه اقرار «الميغاسنتر» لتمكين الناخب من الاقتراع حيث يقيم وليس في مسقط رأسه. وفتح مهلة تسجيل المغتربين.

وبدا في ضوء اتصالات الأمس وما قبله، ان الرهان على توافق الرؤساء، اقرب إلى السراب، وإلا لما كان الرئيس الحريري وضع مشروع الحل الذي تلقاه من بري عبر جنبلاط، ليرسله بدوره إلى بعبدا، في الدرج، وغادر كما يقال الى باريس، بل كان نقله إلى الرئيس عون توا، لو لم يكن واثقا من ان هذا المقترح لن يُقرأ رئاسيا، فالرئيس عون يعتبر دمج مرسومي الاقدميات بالترقيات العسكرية سابقة، ويرى في الاقتراح ما يدعوه الى الغاء مرسوم الاقدميات الذي وقعه مع رئيس الحكومة، وبالتالي التراجع عنه، وهذا ما لم يفعله ابدا.

رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل رد من وادي خالد، في أقصى الشمال، على الرئيس بري دون ان يسميه، قائلا: لا أحد يهددنا بالدستور، لأننا نحن من يخضع له، وقوتنا في قبولنا به وبالقانون والقضاء.

وفي العشاء السنوي لهيئة بيروت الأولى في التيار الوطني الحر، قال باسيل: في القانون الجديد، سيعود التيار الى بيروت ليمثلها من أولها الى آخرها.

مشروع عفو عام على نار الانتخابات البادرة

ورد وزير المال علي حسن خليل بنشر صورة للرئيس بري على مواقع التواصل الاجتماعي وأرفقها كتابة بالقول: بري حامل أمانة شهدائنا وامامنا، وعنوان الامل الدائم لهذا الوطن الذي حماه بمقاومته وبسياسته وحكمته.

وأكدت اجواء قناة ان بي ان الناطقة بلسان الرئيس بري، بأنه أبلغ كل من يعنيهم الأمر بأنه لن يدعو الى جلسة تشريعية لإعادة البحث بقانون الانتخاب «وكفى الله الاصلاحيين الجدد شر التغيير في الوقت القاتل» لاسيما وانهم هم من كانوا من أشد المعارضين للتسجيل المسبق لاسماء الناخبين، وختمت بالقول: لا تعديلات على قانون الانتخابات وكأنها تقول: لا مقايضة بين مرسوم الاقدميات وتعديل قانون الانتخاب!

وقطعا للسجال، كرر المستشار الإعلامي والسياسي للرئيس عون، جان عزيز في تغريدة له: «ان مرسوم الأقدمية نافذ، وقال: لأن التوضيح ضروري، لم يستقبل رئيس الجمهورية اي وسيط حزبي في موضوع مرسوم الأقدمية النافذ، ولم يطلب اي تعديل دستوري».

وردا على استفسارات وسائل الإعلام قالت مصادر قريبة من الرئيس عون: لا جديد حتى الآن.

ومعنى ذلك ان الجديد، يستدعي انتظارا طويلا قد يتعدى المهل القانونية للتحضيرات الانتخابية التي يفترض ان تبدأ بدعوة الهيئات الناخبة في 19 الجاري، خصوصا ان رئيس المجلس مرتبط بموعد زيارة له الى طهران.

كل هذه العقبات، ترخي ظلالا من الشك حول مصير الانتخابات، في ضوء تزايد حجم الأزمات الاجتماعية والمطلبية، وفي طليعتها أزمة الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة الى الوضع الاقتصادي والفوضى في ارتفاع الأسعار والتضخم.

وكانت لجان الأهل في المدارس الخاصة وضعت بين يدي الرئيس عون مشكلتهم مع إدارات المدارس وأقساطها المتصاعدة، وقد وعدهم الرئيس عون بجلسة حكومية سريعة قبل نهاية هذا الشهر وبحلول تسبق 31 الجاري.

وضمن متطلبات الاستحقاق الانتخابي، العفو العام الذي تضغط مختلف القوى والأحزاب من اجل إقراره قبل الانتخابات، إلا ان هذا المشروع لا زال تائها بين الجوجلات والڤيتوات والمصالح الانتخابية، التي توجب إقرار هذا القانون قبل فتح صناديق الاقتراع، في السادس من مايو المقبل.

ويفترض ان يشمل هذا العفو، وهو الأول منذ 21 سنة نحو 45 ألف مطلوب وموقوف ومحكوم بموجب «وثائق اتصال» وادعاءات عامة وأحكام ناجزة، بجرائم قتل وترويج مخدرات والاتجار بها وزراعتها غالبيتهم العظمى في منطقة بعلبك ـ الهرمل.

وبينهم ايضا نحو 1200 موقوف او مطلوب من الاسلاميين، وغالبيتهم من طرابلس، ويستثنى من هؤلاء من يصنفون في خانة الإرهاب، وهنا تلعب البازارات الانتخابية دورها.

وضمن هذا العدد نحو 5 آلاف من عناصر ميليشيا العميل انطوان لحد وعائلاتهم الذين فروا مع القوات الاسرائيلية المنسحبة من منطقة الشريط الحدودي، إبان معركة تحرير الجنوب في 25 مايو من العام 2000، خوفا من ردود الفعل.

انفجار بسيارة «حمساوي» في صيدا وأصابع الاتهام تتجه نحو إسرائيل

بيروت ـ يوسف دياب

حصل انفجار في مدينة صيدا قبل ظهر امس مستهدفا احد عناصر حركة حماس محمد حمدان (ابو حمزة) الذي اصيب ونقل الى المستشفى بحالة حرجة.

وذكرت تقارير أمنية ان شحنة ناسفة زرعت في سيارة ابو حمزة وما ان فتح بابها وهم بالجلوس في مقعد السائق حتى حصل الانفجار، فطار السقف والابواب واشتعلت النيران بالسيارة، والسيارات المتوقفة الى جانبها، وقد دمر بعضها تماما.

ونفى علي بركة مسؤول حماس في لبنان ان يكون المستهدف قياديا في حماس «وربما كان عنصرا عاديا»، لكنه لم يتطرق الى ملابسات هذا الخرق لأمن المدينة.

ورجح الشيخ ماهر حمود ان يكون العمل من تدبير الموساد الاسرائيلي، وقال ان طائرة مجهولة من دون طيار كانت تحوم فوق المنطقة التي شهدت الانفجار.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو